

المحامون ودورهم في ممارسة السلوك الحضاري



المحامي / عبدالله مسعد المحيا

وللاعتبارات الشرعية الدستورية والقانونية دور كبير حيث أصبحت الأساس لمرجعياتهم، ثم قبول وقناعة كبيرة لدى الناس لممارسة النظام والقانون في حياتهم ومعيشتهم إبتداءً من احترام نظام المرور في الشوارع وأماكن عبور المشاة واحترام السائقين للإشارات الضوئية وحتى الخضوع والامتثال لحكم القانون في المؤسسات وسلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ببساطة شديدة ففي نظام المرور مثلاً فإن الشخص يعتاد على النظام والوقوف في مكانه الطبيعي حيث يتبع النظام ويأخذ صفه أو دوره في الوقوف دون مزاحمة أو مضايقة الآخرين الواقفين قبله بانتظام خاصة في أماكن الازدحامات العامة، فتحقيق هذا السلوك الحضاري يتطلب قبول والتزام الناس بالنظام العادي والبسيط.

على كل حال فالأمر يستدعي الحاجة إلى بداية ومبادرة صحيحة، ومع ذلك لا بد من فرض مبدأ الثواب والعقاب ولهذا يجب تعيين رجال القانون من الأوفياء في أهم المواقع التي قد تكون محل انتهاك القوانين أو الأنظمة فأغلب المحامين أو رجال القانون أكثر خبرة من غيرهم في تطبيق وتنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها وإبراز التشريعات إلى حيز الوجود، ويختلفون عن أصحاب التخصصات الأخرى الذين مارسوا وظائفهم وأنشطتهم طوال امتداد سنوات مضت، ولكنهم قد مارسوها في نطاق أداء تخصصاتهم، فقد كان هؤلاء ولا يزالون يتعثرون أو يخطئون عند ما يتعلق الأمر بتنفيذ أو تطبيق القوانين والأنظمة واللوائح القائمة، بل أنهم يواجهون صعوبات حتى في مسألة تأهيل نشر الوعي القانوني لدى الناس، في حين أن معظم رجال القانون قد اثبتوا عند أداء واجباتهم أداءً مميّزاً عن غيرهم باعتبارهم محترفين لمهنة القانون أصلاً، وقد لجأت لمثل هذه التعيينات البلدان المتطورة والأفضل أن يكونوا من المحامين الممارسين، ومن بين أولئك الذين اكتسبوا الخبرة والدراية والمعاناة وقاوموا انتهاك سيادة حكم القانون، على أن يتم بتعيينهم في المناصب الرسمية والرئيسية الهامة لإدارتها إدارة قانونية سليمة وصحيحة وصارمة، حتى يقفوا في نفس الوقت في مواجهة بل تأهيل المخالفين المنتهكين للنظام والقانون، بلا شك فإن مثل هؤلاء المحامين الأكفاء سوف يساهمون ويفرضون كبدية صحيحة مجتمعاً قادراً على السلوك والاتجاه نحو تحقيق النظام والقانون، بمعنى ممارسة كافة الناس للسلوك الحضاري تلقائياً في زمن قياسي وبأقل وقت ممكن، بل وبقناعات كاملة من الناس، وكذلك ستكون علاقات الناس وتعاملاتهم فيما بينهم حضاريه وراقيه تستمد من النظام والقانون لا تحكمها شريعة الغاب وفساد وسلوك وممارسة يومية، وهكذا يمكن امتثال الكافة يوماً بعد يوم لحكم القانون والنظام حكماً ومحكومين سيسود هذا السلوك الحضاري حتماً خلال فترة زمنية قصيرة، هي الغاية المفترض لزوماً تحقيقها وتشجيعها في المجتمع وفي البلاد ككل. حينئذ فقط إذا تحقق ذلك يمكن أن تكون سلوكنا حضارية وسنكون من البلدان المتطورة بإذن الله لأنها تحكمها دولة النظام والقانون وتتمتع بالاستقرار وتماسك المجتمع، وحتى الأخلاق الفاضل والعالية ستسود ويتعمق ذلك أكثر ويعززها نظام تعليمي متطور وحديث.

والدول المتطورة حكماً ومحكومين تحمل في داخلها مثل تلك القناعات لذلك فهي شعوب قد تقدمت بعضها سريعاً، وأصبح سكانها يعيشون في ظل الرفاهية والسلام والأمن والاستقرار، لان هذه البلدان

في هذا العالم هناك رجال في التاريخ لعبوا دوراً كبيراً في دفع وتشجيع تطور مجتمعاتهم وبلدانهم إلى الأمام باستمرار، وهؤلاء الرجال لا يقدرون بثمن، بدليل ما حصل في البلدان المتقدمة من تطور فهو مثير للإعجاب فالبلدان المتقدمة قد سعت إلى التطور ونجحت فقد كانت حصيلة تطورها هو رغبة مثقفيتها وقادتها المتحمسين وسعيهم الحثيث لتحقيق التطور الملحوظ لمجتمعاتهم وحرصهم على ذلك. وبقدر طموحات الحكام كذلك المحكومين كانوا ولا يزالون مع كل تقدم يتفعلون من أجل تطور بلدانهم وتحقيق تلك الغايات وفي مقدمتها بناء دولة النظام والقانون، فكانت البداية محاولة المثقفين والحكام في نشر الوعي بضرورة إتباع العادات وترغيب الناس على احترام النظام وسيادة القانون وجعلهم يعتادون كمواطنين على ممارسة السلوك الحضاري في حياتهم وحتى أصبحت عادة أو عرفاً ملزماً لهم استمدت بعد ذلك من إرادتهم وقناعاتهم،